سياسات تعزيز بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة في فلسطين والأردن

فوزي ارشيد
د. عامر جبارين

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجمعية العلمية الملكية

2007

الجمعية العلمية الملكية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

سياسات تعزيز بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة في فلسطين والأردن

فوزي ارشيد

عامر جبارين

2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقــشتها وصياغتها.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، ريما خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، منيب المصري، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، غانية ملحيس، رجا الخالدي، محمد نصر (المدير العام).

الجمعية العلمية الملكية

الجمعية العلمية الملكية مؤسسة وطنية ذات استقلال إداري ومالي، تأسست عام 1970 بصفتها مؤسسة بحث وتطوير مرتبطة بعملية التنمية في الأردن. يشرف على أعمال وسياسات الجمعية مجلس أمناء برئاسة سمو الأمير الحسن بن طلال. ترتبط الجمعية العلمية الملكية مع العديد من معاهد البحث العلمي والجامعات والمنظمات والمراكز والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية باتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مشتركة.

الأهــداف

تهدف الجمعية العلمية الملكية إلى القيام بأعمال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي المرتبطة بعملية التنمية في الأردن، والى نشر الوعي العلمي والتكنولوجي، وإلي تقديم الاستشارات والخدمات الفنية المتخصصة لمؤسسات القطاعين العام والخاص، كما تهدف إلى التعاون العلمي والتكنولوجي مع المؤسسات العربية والعالمية.

مجلس الأمناء

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال (رئيسا)، صاحبة السمو الملكي الأمير سمية بنت الحسن (نائب الرئيس ورئيس الجمعية العلمية الملكية)، والأعضاء، محمد حلايقة، فوزي غرايبة، سميح دروزة، خالد الوزني، أنور البطيخي، فاروق الباز، أسامة الخالدي، سعيد خوري.

تم إنجاز هذه الدراسة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج فيميس FEMISE. تعتبر محتويات الدراسة من مسؤولية الباحثين، ولا تعّبر بأي حال من الأحوال عن رأي الاتحاد الأوروبي.

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله
تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

سياسات تعزيز بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة في فلسطين والأردن

فوزي ارشيد

عامر جبارين

2007

سياسات تعزيز بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة في فلسطين والأردن

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجمعية العلمية الملكية الأردنية.

الباحثون الرئيسيون: فوزي أرشيد، ماس– فلسطين.
د. عامر جبارين، الجمعية العلمية الملكية – الأردن

المراجعة والتقييم: د. صبري صيدم، رئيس مجموعة الإبداع، جامعة بيرزيت.
د. عوض مطرية، اقتصادي صحي، جامعة بيرزيت.

التدقيق اللغوي: لورا بيريرا (انجليزي)
جاك لوماكس

الترجمة إلى العربية: رانية فلفل

التنسيق الفني: لينا عبد الله

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله

الجمعية العلمية الملكية
عمان – الأردن

2007
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

تعتبر المعلومات والمعرفة من المحددات الهامة للقدرة التنافسية في الاقتصاديات المعاصرة، حيث أنهما تمثلان المحركات الرئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي. وتركز الكثير من الدول في سياساتها في مجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير لتطوير اقتصاديات المعرفة لديها، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الفرص والمتطلبات اللازمة لذلك في كل من فلسطين والأردن.

تركز الدراسة على السياسات الحالية في كل من فلسطين والأردن، وتحاول تحديد الفجوات التي يمكن معالجتها لخلق بيئة مواتية للتنمية لاقتصاد المعرفة كأساس للتنافسية والنمو والتنمية. لقد تم معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسات بشكل منفصل، لكي نأخذ بالاعتبار خصوصية كل بلد، ولكن البحث يركز أيضا على إمكانية التعاون بين البلدين لتعزيز اقتصاديات المعرفة في المنطقة.

يمثل هذا المشروع فرصة للباحثين في كل من فلسطين والأردن للتعاون وتبادل المعرفة والخبرات، ونأمل أن يثمر هذا التعاون عن زيادة الفهم لديناميكية اقتصاديات المعرفة في المنطقة، وأن تسهم بشكل كبير في التعاون بين البلدين. وتعتبر هذه المناسبة هي الأولى لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجمعية العلمية الملكية للعمل معا في مشروع مشترك، ونأمل أن تكون مقدمة لمزيد من التعاون بين هاتين المؤسستين في المستقبل.

نود أن نشكر جميع الذين ساهموا في إنجاز هذه الدراسة. وبالإضافة إلى الباحثين، نتقدم بالشكر للدكتور صبري صيدم والدكتور عوض مطرية على مراجعة وتحكيم الدراسة. الشكر أيضا موصول للمشاركين في ورشات العمل التي عقدت في رام الله وعمان والتي تم خلالها عرض

الدراسة ومناقشتها، والذين أسهمت مداخلاتهم في إثراء الدراسة. وأخيرا، وليس آخرا، نود أن نتقدم بالشكر والتقدير لمؤسسة فيميس والاتحاد الأوروبي لتمويل هذه الدراسة القيمة.

د. محمد نصر
المدير العام
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

د. سيف الدين معاذ
نائب الرئيس التنفيذي
الجمعية العلمية الملكية

ملخص تنفيذي

تبحث هذه الدراسة في مدى استعداد الاقتصادين الفلسطيني والأردني على التحول إلى اقتصاديات معرفة. تم استخدام 'أركان' البنك الدولي لاقتصاد المعرفة (عمالة متعلمة، بنية تحتية ومعلوماتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحث وتنمية ونظام مؤسسي) لتشكل إطار التقييم. كما أجريت مراجعات موسعة للأدبيات بما فيها الأدبيات المحلية والدولية. فضلا عن ذلك، عقدت مقابلات شبه مهيكلة مع مسئولين حكوميين أساسيين ومع شركات القطاع الخاص. نلخص فيما يلي مدى استعداد الاقتصاد الفلسطيني والأردني فيما يخص كل واحدة من أركان اقتصاد المعلومات.

أركان اقتصاد المعلومات في فلسطين

تطوير رأس المال البشري

هناك تحسن في تطوير رأس المال البشري كما تبين من بعض المؤشرات، مثل الالتحاق بالمدارس الثانوية، تراجع مستويات الأمية، تحسين المناهج المدرسية، وإدخال بطيء ولكن متواصل، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس. تقدر أعداد القوة البشرية (15 عاماً فأكثر) في فلسطين بنحو 2,142 ألف شخص حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الربع الرابع 2006). بشكل عام، تبلغ نسبة الذين يعملون نحو 72% من حجم قوة العمل، بينما تبلغ نسبة العاطلين عن العمل (حسب تعريف منظمة العمل الدولية) نحو 28%. يتضح من توزيع مشاركة القوة العاملة حسب سنوات الدراسة أن خريجي مستويات التدريس الأعلى لديهم ميزة واضحة في القوة العاملة.

وصل إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي 953,621 طالباً في السنة الدراسية 2006/2005. من بين هذا المجموع، هناك 70% مسجلون في المدارس العامة، و6% في المدارس الخاصة، بينما يلتحق الـــ 24% الباقون بمدارس وكالة الغوث (الأونروا). ويلتحق 124,867 طالبا في المدارس الثانوية، من بينهم 96% يدرسون في

المدارس العامة، بينما ينخرط الباقون في المدارس الخاصة. عموماً، يتوجه كل الأطفال ممن هم دون الثانية عشرة تقريباً إلى مقاعد الدراسة ويحصلون على التعليم الأساسي، كما نلحظ إنصافاً عالياً في التعليم الثانوي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وتتخطى معدلات الانتقال إلى التعليم الثانوي 90% خلال السنوات الخمس الفائتة. كما أن نحو 80% من الخريجين في امتحان التوجيهي يواصلون تعليمهم بعد الثانوية. ولكن توسع التعليم الثانوي خلال السنوات القليلة الماضية لم يكن متجانساً بين أقسام الأدبي والعلمي والمهني. فقد واصل الالتحاق في التعليم الثانوي العلمي والمهني تراجعه، بينما ارتفعت معدلات الالتحاق بالقسم الأدبي بنسبة 2% منذ السنة الدراسية 2000/1999. بشكل عام، فإن 75% من الطلاب الناجحين في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) هم من طلاب القسم الأدبي.

فيما يتعلق بالتعليم ما بعد الثانوي، نجد أن 55% من الملتحقين ينضمون للجامعات التقليدية و33% في جامعة القدس المفتوحة. هناك تزايد في نسبة الانخراط في برامج التربية والعلوم الاجتماعية والتجارية، بينما تتراجع معدلات الالتحاق بمواد الهندسة والعلوم خلال السنوات الأخيرة. وقد زاد إجمالي الالتحاق في المدارس المهنية من 3000 طالب عام 2000/1999 إلى 5561 طالباً عام 2005/2004. ويرجع انخفاض الالتحاق في التعليم المهني إلى عدم جاذبيته في المجتمع الفلسطيني. في سنة 2000، تم إدخال المناهج المدرسية الفلسطينية والتي كانت فيها التجديدات التالية: أول دولة عربية تدرس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي؛ إدخال علوم التكنولوجيا ابتداء من الصف الخامس وحتى الصف الثاني عشر كمادة إلزامية، التدبير المنزلي وعلوم البيئة والصحة تبدأ في الصفوف 7 – 10 كمادة اختيارية، وتم إدخال لغة أجنبية ثالثة كمادة اختيارية، ودخلت مواد الاقتصاد والإدارة في الصفين 11 و12 في قسمي الأدبي والعلمي.

رغم الجهود العظيمة التي بذلتها وزارة التربية والتعليم العالي لتحسين نوعية التعليم ونطاق تغطيته، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن نظام التعليم الفلسطيني ما زال مرتكزا على التعلم عن طريق الحفظ والتلقين، حيث هناك تشديد على الحقائق والمعلومات الوصفية والنظريات المجردة على حساب التعلم الإدراكي والتفكير النقدي.

ومع أن فلسطين ما زالت في أولى مراحل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس، إلا أن نحو 50% من المدارس الأساسية والثانوية مزودة بمختبرات حاسوب وتحصل 70% منها على خدمة الإنترنت. وقد وقعت بالتل (شركة الاتصالات الفلسطينية) مؤخراً على اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم العالي لوصل 150 مدرسة بخدمات الإنترنت سنويا وحتى عام 2015. كما تضم 54% من المدارس مكتبات، وتحظى 50% منها بمختبرات علوم. ورغم تراجع معدلات الأمية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية، إلا أن نسب الأمية بين الفتيات تظل عالية بين الأفراد بعمر 15 سنة وما فوق، من 15.7% عام 1995 إلى 6.5% عام 2005. ويلاحظ أيضاً المبالغ المنفقة على التعليم تزايد الإنفاق على التعليم في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث شكل الإنفاق الخاص نحو نصف المجموع، وارتفعت حصة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي من 7.5% عام 2000 إلى 11.5% في 2003.

التدريب على الوظائف في السياق الفلسطيني محدود نوعا ما من حيث عدد البرامج ونطاق تغطيتها. فضلا عن ذلك، فإن معظم التدريب الذي يتلقاه خريجو الجامعات نظري بطبيعته وينقصه الجانب العملي. وهناك عدد صغير من الشركات التي تقدم تدريبا لموظفيها، حيث ترى معظم الشركات أن التدريب ممارسة غير ضرورية ومكلفة.

البحث والتطوير

البحث والتطوير في فلسطين غير كاف ويفتقر للعديد من المناحي. فمخرجات البحث في الأراضي الفلسطينية محدودة من حيث الحجم، كما أنها فقيرة نسبيا من حيث النوعية وينقصها الاتجاه الواضح. ومع ذلك، كانت هناك بعض المحاولات لتوجيه الاهتمام نحو البحث في الأراضي الفلسطينية. وقد صيغت سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا، ولكن بدون أن تكون هناك خطوات عملية للمضي بها قدما.

اتسمت نشاطات البحث في الأراضي الفلسطيني بالدور المحدود جدا الذي تؤديه الجامعات وكبريات المؤسسات الأهلية. وفي واقع الأمر، فإن جل البحث الذي يتم إنتاجه في المنطقة يتركز على مجالات العلوم الاجتماعية ومشاريع التنمية، بينما كان 5% فقط من إجمالي

المشاريع الصادرة في فلسطين حتى عام 2002 علمياً في طبيعته. وقد أنتجت المؤسسات الأهلية معظم الأبحاث وإن كان هذا النوع من الأبحاث يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والتنمية. وتقوم الحكومة بجزء آخر من تلك الأبحاث عبر وزاراتها وهيئاتها، وعادة ما تكون هذه الأبحاث متواضعة من حيث النوعية، وتقتصر على قطاعات معينة أو قضايا بعينها ذات مصلحة مباشرة لوزارة معينة. كما تصدر الجامعات المحلية أبحاثها وإن كانت محدودة نظراً لصغر موازنات البحث فيها. وتشير بعض التقديرات إلى وجود 0.75 إصداراً سنوياً من الأبحاث لكل باحث جامعي.

يواجه العمل البحثي في فلسطين عددا من العوائق منها "هجرة الأدمغة"، حيث يفضل الكثير من الباحثين العمل في الخارج، وغياب الباحثين المؤهلين خاصة في مجالات معينة، بالإضافة لعدم استقرار وظائف الباحثين، وغياب التعاون والتنسيق بيمن مختلف مراكز البحث، مع قلة التمويل وعدم كفاية قوانين تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

البنية التحتية والمعلوماتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

شهدت البنية التحتية في قطاع المعلومات تحسنا ملحوظا في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. تأسست شركة بالتل لتقديم خدمات الخط الأرضي في سنة 1997. وفي عام 1999، أنشئت شركة جوال لتقديم خدمات الهاتف المحمول. ونتيجة لإنشاء بالتل زاد عدد خطوط الهاتف الثابتة في الضفة الغربية وغزة من 80,000 عام 1996 إلى 341,330 عام 2006، بمعدل دخول يصل إلى 9%. وتغطي شبكة الهاتف الثابت 545 تجمعاً محلياً في الأراضي الفلسطينية، مما يعني أن 98% من الفلسطينيين يقيمون في مناطق تغطيها خدمة الهاتف حتى عام 2006. بالإضافة لذلك، تخطى عدد المشتركين في شركة جوال الـــ 820,000 مشتركاً خلال السنة نفسها. وفي نيسان 2005 حصلت شركة الوطنية الدولية بموجب عطاء تقدمت له لتكون الشركة الثانية في هذا المجال على حق تقديم لخدمات الهاتف المحمول في فلسطين.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 32.8% من الأسر الفلسطينية تمتلك أجهزة حاسوب، و15% متصلة بالإنترنت. كما أن 51% من الأفراد من عمر 10 سنوات وما فوق يستخدمون الكمبيوتر، ويستخدم 18.4% منهم الإنترنت. وهناك نسبة

متزايدة (15.3%) من مستخدمي الإنترنت في المنازل تفضل خط الشبكة السريع ADSL، بينما يتصل 68.5% عن طريق خط الهاتف. في حزيران 2007، تخطى عدد المشتركين في خدمة ADSL 40,000 مشترك مشكلين معدلات دخول تصل إلى 12.6%. أضف إلى ذلك انتشار أكثر من 300 مقهى إنترنت في الأراضي الفلسطينية. وأدخل الفلسطينيون ابتكارا جديدا على أعمال مقاهي الإنترنت حيث تم تخصيص بعضها للنساء فقط.

تعتبر تكلفة خدمات الاتصال في الأراضي الفلسطينية مرتفعة نسبيا مقارنة مع الدول المجاورة، فإسرائيل تقدم خدمات لمواطنيها بثلث تكلفة الخدمات المماثلة في الأراضي الفلسطينية. ويقدر إجمالي عدد شركات تكنولوجيا المعلومات في المناطق الفلسطينية بنحو 150 شركة تستخدم ما بين 4000 – 5000 أخصائي تكنولوجيا معلومات حتى العام 2005. ورغم توفر عدد من المراكز الثقافية في فلسطين، إلا أن الرقم يظل صغيرا مقارنة بحجم السكان، فهناك نحو 174 مركزا ثقافيا و5 متاحف و14 مسرحاً و31 مكتبة عامة و23 محطة إذاعة محلية و24 محطة تلفزيون محلية. وهذا يمنح فلسطين واحدا من أعلى مستويات تركيز محطات الراديو والتلفزة في العالم.

النظام الاقتصادي والمؤسسي

ما زال النظام المؤسسي والاقتصادي عموما في فلسطين بحاجة كبيرة للتطوير والتحسين. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ظروف الاحتلال وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، مما يعني أن جهود التخطيط للتنمية وتنفيذها لا تجدي كثيراً. ويعتبر النظام المصرفي في فلسطين قويا ومستقرا حيث تمكن من الصمود في ظل أوقات عاصفة. يوجد حاليا 22 مصرفاً تعمل في المنطقة وتدير ما مجموعه 153 فرعا تخدم المدن والبلدات الرئيسية. وقد وصل إجمالي موجودات المصارف في نهاية 2006 إلى 5573.5 مليون دولار مع إجمالي تسهيلات اعتماد بلغت 1903.3 مليون دولار، وبلغ الاستثمار الأجنبي للمصارف 2424 مليون دولار، كما وصل إجمالي الودائع إلى 4662 مليون دولار. لا يتوفر لنظام المصارف بنية تحتية مشتركة للدفعات بين البنوك، كما لا توجد معلومات اعتمادات خاصة في فلسطين. ويتم تنظيم المصارف ومتابعتها في فلسطين عبر سلطة النقد الفلسطينية، والتي تؤدي دور البنك المركزي ولكن بدون أن يكون لها صلاحية إصدار نقد وطني.

أما سوق المال الفلسطيني فقد أنشئ عام 1995 لاسترجاع رأس مال طويل الأمد من الشتات الفلسطيني. يوجد حاليا 37 شركة مدرجة في السوق المالي تغطي مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية تتراوح بين المصارف والتأمين والخدمات وغيرها. كما تمت المصادقة على تراخيص ثمان شركات للوساطة المالية في ثمان مدن فلسطينية. يستخدم سوق المال الفلسطيني أحدث التكنولوجيا لإدارة وتسيير كافة تعاملاته ومقاصاته وتسوياته، وتشرف هيئة سوق المال الفلسطيني على السوق المالي وتنظمه. إجمالاً، يتصف سوق المالي الفلسطيني بقلة السيولة، وعدم انتظام التعاملات وبقلة المعلومات المقدمة للمستثمرين مع ذبذبة عالية نسبيا.

أسس التوقيع على بروتوكول باريس عام 1994 للإجراءات واللوائح التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل وبين فلسطين وباقي العالم. وقد تبنت السلطة الفلسطينية مبادئ التجارة الحرة كحجر أساس في سياستها الاقتصادية المعلنة في المادة 21 من قانونها الأساسي. وضمن جهودها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع المجتمع الدولي ولتعزيز النمو الاقتصادي والتجاري، أجرت السلطة الفلسطينية مفاوضات تجارية مع عدد من البلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية والمملكة العربية السعودية والأردن. ومع الأسف لم يستفد الفلسطينيون من اتفاقيات التجارة بسبب القيود الإسرائيلية على حركة البضائع والأفراد. وحسب ما ورد عن البنك الدولي، فإنه خلال السنوات الست الماضية شكلت واردات البضائع والخدمات نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي بينما كونت صادرات البضائع والخدمات ما بين 15 – 20% من إجمالي الناتج المحلي.

النظام القانوني الفلسطيني، المتأثر بعدة نظم قانونية، أثر على مجمل الهيكلية السياسية والقانونية في فلسطين. وأهم هذه النظم القانون العثماني، والقانون العرفي البريطاني، والقوانين الأردنية والمصرية. وتنقسم المحاكم في فلسطين إلى محاكم نظامية ومحاكم شرعية (دينية) ومحاكم خاصة، بالإضافة لمحكمة العدل العليا. تعتبر محكمة الاستئناف في رام الله أعلى محكمة نظامية وتعتبر قراراتها وأحكامها ملزمة للمحاكم الأدنى درجة. في قطاع غزة المحكمة العليا هي أعلى محكمة نظامية. المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي

يضم 132 نائبا منتخبا، هو أول هيئة منتخبة في تاريخ الشعب الفلسطيني. وبحلول تشرين الثاني 2005 كان هناك 85 قانوناً قد سنها المجلس وصادق عليها.

لدى السلطة الفلسطينية عدد من خطط التنمية وبرامج تشجيع الاستثمار بما فيها خطة التنمية الفلسطينية، التي تغطي إستراتيجية التنمية الاقتصادية متوسطة المدى، وإستراتيجية تشجيع الاستثمار، التي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية: حوافز الاستثمار، المدن الصناعية والمناطق الحرة، وضمانات الاستثمار.

تصور الفساد في الأرض الفلسطينية يشبه حاله في غيرها من الدول النامية، فحسب مؤشر تصور الشفافية الدولي – 2005، فإن فلسطين تأتي في الترتيب 107 بين 159 دولة. وهناك تصور أن الفساد ينتشر بشكل اكبر في مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك وضعت السلطة الفلسطينية عددا من الإجراءات والآليات لمكافحة الإرهاب بما فيها سن قانون الكسب غير المشروع رقم 7 لسنة 2005، وإنشاء هيئة الرقابة، بالإضافة لتمكين مؤسسات المجتمع المدني، مثل التحالف من أجل المساءلة والنزاهة (أمان) من تقديم التقارير عن الفساد.

تطرح الدراسة عددا من التوصيات التي فصلت حسب كل واحد من أركان اقتصاد المعلومات في فلسطين. وهذا يشمل تنمية قيادة قوية تعي دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تطوير البلاد، وتحسين البيئة العامة للازدهار والريادة وتطوير نظام التعليم من خلال الانتقال من التعلم التلقيني إلى التعلم الإدراكي، مع وضع الإطار السليم لتعزيز وتقوية برامج البحث والتنمية، ووضع حد لتكرار الأبحاث، مع زيادة التعاون بين مختلف المراكز البحثية، وتنظيم قطاع الاتصالات، وتعزيز المنافسة في السوق.

أركان اقتصاد المعلومات في الأردن

يبدو أن الأردن في موقع أفضل للتحول إلى اقتصاد مرتكز للمعلومات (اقتصاد معلومات) مقارنة مع فلسطين. فالاستقرار السياسي في الأردن مع وجود الإطار القانوني والمؤسسي السليم منحه مؤقعاً متقدماً نسبياً في السباق نحو اقتصاد المعلومات. وفيما يلي ملخص عن أهم التطورات في أركان اقتصاد المعلومات في الأردن.

تنمية رأس المال البشري

مؤشرات رأس المال البشري في الأردن قريبة نوعا ما لتلك المؤشرات في فلسطين رغم تقدم التعليم العالي في الأردن. غالبية (46%) الموظفين الأردنيين حاصلين على درجة أقل من التعليم الثانوي، بينما 17% من الأردنيين الموظفين حاصلين على درجة البكالوريوس، ولدى 14% منهم تعليماً ثانوياً و12% حائزون على دبلوم متوسط. لدى الأردن أقل نسبة أمية في المنطقة؛ فنسبة الإلمام لدى الفئة العمرية من 15 – 24 سنة بلغت 99.1%. وبلغ الإنفاق على التعليم 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في المدارس العامة سنة 1999، وزادت هذه النسبة إلى 4.4% سنة 2002. في الواقع، فإن الأردن ينفق على مؤسساته التعليمية نسبة من إجمالي دخله المحلي تبلغ أعلى من النسبة التي تنفقها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED. أما بخصوص التعليم الثانوي والعالي، فتشير البيانات إلى أن 50% من الأردنيين لم يصلوا إلى التعليم الثانوي. كما تظهر البيانات أن معدلات الالتحاق في التعليم الأدبي والعلمي هي الأعلى في التعليم بالأردن، ويتبعها التعليم المهني.

شهد التعليم العالي في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية توسعا ضخماً: ففي عام 1990 كانت هناك 4 جامعات عامة فقط يحضرها 34,984 طالبا، أما في 2006 فقد ارتفع عدد الجامعات إلى 24 جامعة وانتسب فيها 192,042 طالبا. إضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة في الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الأردنية. وتتركز معظم معدلات الالتحاق في العلوم الإنسانية، يتبعها العلوم والهندسة وتأتي الرياضيات وعلوم الحاسوب في المرتبة الثالثة. كما شهدت البلاد خلال العقد الفائت توسعاً كبيراً في أعداد الملتحقين في برامج الدراسات العليا ما بعد التخرج حيث بات الكثير من الجامعات الأردنية يقدم برامج الدراسات العليا في مختلف مجالات التخصص.

البحث والتطوير

وضع البحث والتطوير ليس أحسن بكثير من حاله في فلسطين، فالأردن ينفق 0.4% من إجمالي دخله المحلي على البحث والتطوير، وتساهم الجامعات في الأردن بنحو ثلث إجمالي الإنفاق على البحث العلمي. أما مساهمة القطاع الخاص، فلا تتخطى 4% من إجمالي الأموال المخصصة للبحث والتطوير. وقد أدى هذا القصور إلى ضعف نظام الإنتاج، الذي

يمتد من توليد التكنولوجيا إلى المواءمة والاستخدام والترويج، مع عدم كفاية الموارد المخصصة للبحث والتطوير. وتتم نشاطات البحث الجامعية أساساً لأسباب ترويجية تركز على الكمية بدلاً من النوعية، كما أن الأموال المتوفرة للبحث العلمي محدودة في الجامعات الرئيسية في الأردن.

البنية التحتية والمعلوماتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر سوق الاتصالات في الأردن واحدا من أكثر الأسواق تحررا وتنافسية في المنطقة. ويتوفر حاليا أربعة مشغلين لخدمات الهاتف المحمول في الأردن؛ فاست لينك، موبايلكوم، إكسبريس تيليكوم وأمنية. كما يوجد مشغلين اثنين لخدمات الخط الثابت (الاتصالات الأردنية وبالتكو الأردن). وقد بلغ عدد مشتركي الخط الثابت 670,000 في نهاية 2005 مع معدل دخول بنسبة 12.2%. في الفترة نفسها كان هناك 3.13 مليون مشترك بمعدل دخول 57%. يوجد الكثير من مقدمي خدمات الإنترنت السريع، ويعتبر الإنترنت عريض النطاق Board Band في قلب المنافسة في هذا المجال. ولكن تكلفة خدمات الـــ ADSL ما زالت أعلى من مستوياتها في أوروبا وإسرائيل.

ارتفعت نسبة عدد الأفراد المستخدمين للحاسوب من 29.5% سنة 2003 إلى 35% سنة 2004، كما زاد عدد مستخدمي الإنترنت من 15.6% عام 2002 إلى 17.5% عام 2004. وقد وصل إجمالي عائدات تكنولوجيا المعلومات إلى 440 مليون دولار سنة 2004، مرتفعة من 170 مليون دولار سنة 2001. وصل عدد طلاب تكنولوجيا المعلومات إلى 8000 على مستوى الجامعة وإلى 5300 طالب في الكليات. كما ان لدى الأردن أعلى نسبة من خريجي الجامعات في المجالات التكنولوجية مقارنة مع أي دولة أخرى في المنطقة. وفي الواقع، كان ترتيب الأردن 14 بين 110 دول من حيث عدد المهندسين والعلماء حسب تقرير المنافسة العالمية.

النظام الاقتصادي والمؤسسي

لدى الأردن نظام اقتصادي ومؤسسي أكثر تطوراً مقارنة مع فلسطين. ويعتبر القطاع المصرفي الأردني واحداً من أقوى القطاعات المصرفية في المنطقة. ويوجد حاليا 13 مصرفاً تجارياً، منها مصرفان إسلاميان و8 مصارف أجنبية تعمل في الأردن. ويقوم بنك

الأردن المركزي بالإشراف على المصارف والرقابة على أعمالها، وهذا البنك مملوك بالكامل للحكومة ولكنه يعمل كهيئة تتمتع بالاستقلال القانوني وتحكم نفسها ذاتياً. وقد شهد قطاع المصارف في الأردن تطورات ملحوظة في كافة المجالات بما فيها الصرافة الإلكترونية، حيث تقدم معظم المصارف التجارية خدمات الصرافة الإلكترونية للأفراد والشركات التجارية.

تأسس سوق عمان المالي عام 1999 كمؤسسة خاصة غير ربحية لها استقلال إداري ومالي، وهو سوق متطور من حيث البنية التحتية المالية والرقابة التنظيمية رغم ضعف نشاط السوق. وقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق من 161 سنة 2001 إلى 227 سنة 2006، وزادت رسملة السوق من 4,476 مليون دولار إلى 21,078.2 مليون دولار خلال الفترة نفسها. وبالإضافة للاتجار بالأوراق المالية، يتعامل سوق عمان المالي مع سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة ومع السندات المالية والتجارية.

صدر أول دستور في الأردن سنة 1948، وتبعه عملية تطوير للنظام القانوني الوطني لتحل محل النظام العثماني القديم. ويعكس النظام القانوني الأردني إرثه العثماني في التشريعات الاجتماعية والمحاكم الدينية لمختلف الجاليات وبشأن الأحوال الشخصية، بينما يتبع نظام المحاكم المدنية النموذج الفرنسي. وقد أصدر الأردن عدداً من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي في البلاد، كما أصدر قوانين ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات وخصوصاً لتحرير سوق الاتصالات ولإنشاء قطاع سوي لتكنولوجيا المعلومات. ومن بين هذه القوانين قانون حقوق الملكية الفكرية الوطني، قانون الخصوصية وقانون حرية التعبير.

تختتم الدراسة بعرض عدد من التوصيات الخاصة بالأردن، وتشمل تطوير الروابط بين قاعدة الموارد البشرية وبين البنية التحتية للمعلومات والمؤسسات العليا للتعلم والأبحاث، وإيجاد نظام تعليم مستند للطلب يركز على الاحتياجات الفردية، وإنشاء المؤسسات التي تحث على الابتكار والريادة، وتعبئة دعم مالي إضافي لقطاعات التكنولوجيا المتطورة الموجهة نحو المستقبل مثل تكنولوجيا المعلومات والمجالات المستندة للمعرفة.